ظهور نظام الدايات:

تفاقمت الاضطرابات السياسية في الجزائر وذلك بعدما انتهى نظام الآغوات مبرزا حدثا هاما تمثل في اغتيال علي آغا (1665- 1671م)[1]، وهذا نتيجة للصراع الشديد والتهافت على السلطة بين أعضاء الأوجاق ومنه أصبح ليس من السهل تولي الآغوية التي تعود على صاحبها بالموت المحقق، وعليه عجز الديوان على التوصل إلى تعيين آغا يكون كفؤا لتولي الحكم والخروج من الأزمة[2]، وهكذا أصبحت طائفة الرياس هي القوة المحلية المنافسة للإنكشارية*، ومنه ظهور نظام الدايات يمثل انتصار قادة الجيش البحري، واعتبرت طائفة الرياس ، سببا في تأسيس نظام جديد وهو نظام قائم على مبدأ الانتخاب دون تحديد المدة الزمنية[3].

وقد استهل عهد الدايات بالقبطان محمد تركي[4] (1671- 1682م) وهو أول دايات الجزائر، كان يعرف من بين أصحابه (بقبطان رايس) ولكبر سنه كان يدعى (بابا حاجي)، استعان في الحكم بصهره (بابا حسن) وأول عمل قام به هو مجموعة من الإصلاحات السياسية خاصة ما تعلق بتعيين الداي[5]، حيث كان اختيار الداي يتم من طرف طائفة الرياس، عن طريق الانتخاب في حالة توفي الداي أو قتله ، أما بعد استرجاع

---

[1] سفيان صغيري، **العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671- 1830م)**، " مذكرة ماجستير "، تخصص التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر – باتنة – ، 2011/ 2012، ص 39.

[2] أمين محرز، **الجزائر في عهد الآغوات (1659- 1671 م)**، "مذكرة ماجستير"، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر، 2007/ 2008، ص 93.

* هي عبارة تركية تتكون من كلمتين " يني " وتعني الجديد و" جيري " ومعناها النظام " اي النظام الجديد " وهو مصطلح أطلق عليه نظام الجند الجديد الذي احدثه " السلطان اورخان " ، تكونت هذه الفرقة بعد جمع الصبية المسيحيين، وتربيتهم تربية اسلامية عسكرية ، لا يعرفون آباءهم غير السلطان ، ولا حرفة غير الجهاد في سبيل الله . أنظر: جميلة معاشي، **الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني**، " مذكرة دكتوراه " ، 2007/ 2008، ص ص 2، 3.

[3] عائشة غطاس و أخرون ، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، د ج، ط 1، وم، 1954، ص ص 44، 45.

[4] نفسه، ص 45.

[5] عبد الرحمان الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج 3، د ط، دار الامة، الجزائر، 2009، ص 189.

الإنكشارية نفوذهم أصبح الداي ينتخب منهم وكان يتمتع بسلطة شبه مطلقة، وأصبح نظام الحكم في الدولة شبيها بنظام الجمهورية[1] .

مميزات عهد الدايات (1671- 1830م):

1/ عهد الدايات هو بداية الاستقلال الكامل للدولة الجزائرية في الدولة العثمانية.

2/ سيطرت الطبقة العسكرية، واحتكرت السلطة، ومنه تهميش الشعب، ففي النصف الأول من هذه المرحلة عرفت الجزائر نوعا من الاستقرار، لكن مع منتصف القرن الثامن عشر عرفت كثرة الاغتيالات والفتن والاضطرابات الداخلية .

3/ كثرة الغارات الأوربية في سواحل البلاد ، بهدف الانتقام من قوة الجزائر البحرية خاصة من الاسبان، وإنجلترا وفرنسا.

4/ الداي كان مقره بدار السلطان، وباقي الإيالة خضعت إلى تقسيم إداري يشمل: بايلك الغرب عاصمته " مازونة "، ثم معسكر 1710م، ثم وهران 1792م، وبايلك التيطري عاصمته المدية، وبايلك الشرق عاصمته " قسنطينة " .

5/ تحقيق عدة انتصارات على الاسبان وتحرير وهران 1708م[2] .

I) الأوضاع السياسية:

I – 1- النظام الإداري في عهد الدايات:

اختلف النظام الإداري في عهد الدايات، عن بقية الأنظمة في الفترات التي سبقته (البايلربايات، باشوات، الآغوات)، وكانت ميزة هذا النظام في هته الفترة هي وضع ديوانين

[1] سفيان صغيري، المرجع السابق، ص 40.

[2] جمال الدين سهيل، " **ملامح شخصية الجزائر خلال القرن 17 م** "، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 13، غرداية،2011، ص ص 149، 150.

وهما: ديوان خاص وهو بمثابة المجلس التنفيذي للدولة، يرأسه الداي ويساعده في المهام خمسة موظفين سامين من الأتراك يمثلون وزارته، والديوان الثاني هو الديوان العام، يعتبر المجلس التشريعي ويتكون من موظفين سامين كلهم أتراك[1] .

وتتوزع الإدارة في ما يلي[2]:

الداي: كانت تطلق في الجزائر العثمانية في الفترة الممتدة ما بين (1671– 1830م) وتعني الخال أي رئيس أو الحاكم في البلاد [3]، يتم تعيينه من طرف الديوان وموظفيه السامين عن طريق الانتخاب بحضور ضباط الأوجاق الجزائر، وكبير الإنكشارية (آغا العسكر) وبعد مبايعته يرتدي القفطان الرسمي السلطاني، مع أداء اليمين القانوني، وقيام حفل تعيينه ثم بعد أيام يتم الديوان بإرسال خبر تنصيب الداي، الذي أنتخب من طرف الديوان على مبدأ الشورى عن طريق أحد الموظفين كمبعوث للباب العالي، وتكون الرسالة تحمل إمضاء أعضاء الديوان من القاضي، المفتي ونقيب الأشراف[4]، وغالبا ما يختار من طرف الموظفين السامين كالخزناجي، خوجة الخيل وآغا العرب وقد اعتلى بعض الموظفين العاملين والإنكشاريين سلطة الحكم مثل ما حدث سنة 1695م حينما تم انتخاب رجل مسن اسمه " أحمد أعجمي " أو " الحاج أحمد باشا " الذي كان يعمل في ترقيع الأحذية ، وفي سنة 1707م تم اختيار محمد بكداش (1707– 1710م) الذي كان في منصب دفتر دار ونتيجة لحسده تم نفيه من الجزائر.

---

[1] عمار عمورة، **الموجز في تاريخ الجزائر**، د ج، ط 1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 104.

[2] أنظر الملحق رقم : 01

[3] شرفي عاشور، **معلمة الجزائر القاموس الموسوعي، تاريخ ، ثقافة، أحداث، أعلام ومعالم**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 685.

[4] حسان كشرود، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 الى 1830**، " مذكرة ماجستير" ، تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/ 2008، ص ص 140– 147.

يقطن الداي بقصر الجنينة في دار السلطان ، من مهامه إقرار الأمن والمحافظة على النظام العام للإيالة دون الرجوع إلى إقرار الباب العالي وله السلطة المطلقة في تعيين وزرائه والاحتفاظ بمفاتيح خزائن الدولة وكذلك مصادر الدخل داخليا وخارجيا[1] ، بالإضافة إلى مجموعة من الموظفين السامين الذين يمثلون وزراء الداي وهم:

الخزناجي: هو المشرف على خزينة الدولة والإيداع على مصادر الدخل والإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة مثل أجور الجند.

كان الخزناجي يباشر مهامه بحضور الداي وأعضاء الديوان ، وأصبح الشخصية الثانية المؤهلة لمنصب الداي حال شغوره ، كما أنه ينتهج الترقية الإدارية ، وهذا ما جعل الخزناجي لم يقتصر على المنصب المالي فقط بل أصبح يتدخل في المهام العسكرية ويقود الحملات العسكرية عند الضرورة مثلما حدث مع الخزناجي إبراهيم خوجة الذي قاد حملات على ثورات نواحي وهران (1734- 1736م)[2].

البيت المالجي: وهو الذي يشرف على الثروات والأملاك التي تؤول للدولة وكان على رأس كل سلطة بيت المال وفق الأحكام الشرعية[3].

خوجة الخيل : له الحق في الإشراف على الأملاك الوطنية والتدخل في إختصاصاتها، وكان اهتمامه حول الحيوان، وتمتع القبائل بكل ثقة، فحرص على تثبيت الأمن والاستقرار، ومنه تمكين الرباط بين القبائل ومصالح الحكومة[4].

وكيل الخرج: هو بمثابة وزير البحرية، تحول هذا المنصب من القرن السادس عشر من وظيفة محتسب للمستودعات ومخازن الترسانة البحرية، إلى أهم شخصية في البحرية، كان

---

[1] حسان كشرود، المرجع السابق ، ص ص 147، 148.

[2] حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، د ج، ط 1، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 139.

[3] نفسه، ص 140.

[4] حمدان خوجة، **المرآة**، تق و تع: محمد العربي الزبيري، جميع الحقوق محفوظة، ص 128.

يعمل في مجالين : المجال الأول يشرف على الشؤون البحرية، أما عن المجال الثاني فكان يشكل الإشراف على العلاقات الخارجية.

من اختصاصاته الصناعة البحرية، التسلح والغنائم صيانة الميناء، والنقل البحري، وكل ما يتعلق بالعلاقات الخارجية.

يتولى قيادة قباطنة الميناء والحملات ، يقوم بالوساطة مع الداي لحل المسائل البحرية وفي الكثير من الأحيان كان يرتقي إلى منصب داي أو خزناجي[1].

آغا العرب: وزير مطلق الصلاحية يحتل المرتبة الثانية في سلك الموظفين السامين، لكونه قائد الفرق الانكشارية ، وفرسان المخزن خارج المدينة إضافة إلى الموظفين المساعدين وهم:

الخوجا باشي: ظهر منذ بداية القرن 18م، وتوزع مهامه إلى الكاتب الأول أو المكتابجي وهو المكلف بفرض الضرائب والمحافظة على سجل المحاسبات .

الكاتب الثاني أو الدفتر دار: مكلف بتسجيل دخل دفتر البلاد، وحق مراقبة مخازن الدولة.

الكاتب الثالث وكيل الخرج الصغير: مهتم بسجلات القائمة بالغنائم للبحر.

الكاتب الرابع الرقمجي: مكلف بمصالح البايلك متصلة بشؤون الخارجية للبلاد وغيرهم من موظفي الخدمات العامة.[2].

كما توجد وظائف قضائية والتي تتكون من : القاضي ، والعدل والعون، والوكيل يتم اختيارهم من بين العلماء بعد اجتياز امتحان ، كما كان يوجد مذهبان، حنفي، ومالكي، كما توجد محكمة حنفية وقاضيان ومفتيان حنفيان ، ومحكمة مالكية وأعوان مالكيون، بالإضافة

---

[1] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني** ، د ج، ط 1، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 51 ..52

[2] حنيفي هلايلي، **أوراق** ...، مرجع سابق، ص ص 141، 142.

إلى مجلس مشترك بينهما بالنسبة للمسلمين، أما اليهود فكان لهم قضاة الأحبار والمسيحيون يتم محاكمتهم في قنصلياتهم بالجزائر، ويحق للدولة التدخل في حالة الأحكام الجنائية، كانت العقوبة مختلفة بالنسبة لمرتكبي الجريمة، حسب الطبقات والجنس، فمثلا الأتراك يتم معاقبتهم سرا، أما اليهود فيحرقون، والمسيحيون يشنقون ، وبالنسبة للعرب إما بالشنق أو قطع الرأس وإذا كانت الجريمة كبيرة يرمى في البحر، وكذلك تختلف العقوبات بالنسبة للمرأة حسب حالة الجريمة[1]

I – 2- الإستقلال عن الدولة العثمانية:

كانت الجزائر إيالة خاضعة للدولة العثمانية منذ انضمامها إليها في سنة 1518م وبقيت على هذا الحال منذ عهد البايلربايات إلى الباشوات مرورا بالآغوات، بحيث أصبحت الجزائر جزءا لا يتجزأ من الدولة العثمانية، تعود إليها في كل صغيرة وكبيرة بما فيها السياسة الخارجية وفي فترة الدايات استطاعت ان تحقق استقلاليتها الحقيقية عن الدولة العثمانية[2].

وكانت لها محاولات للاستقلال الذاتي وذلك منذ سنة 1683م، عندما حاول "حسين ميزومورتو" الاستقلال عن الدولة العثمانية ، وقد نجح بجمع منصبي الباشا مع الداي ، لكن لم يدم طويلا، ومع مجيء الداي علي باشا في عام1710م، قام بإجراء مجموعة من التعديلات في السلطة في جميع المجالات، عسكرية ، واقتصادية ، وسياسية.[3]

وما أصبح على السلطان سوى إصدار فرمان للموافقة على تسمية الدايات، وتعيين الباشا الشكلي، الذي يجلس في السلطة إلى جانب الداي ظاهريا فقط ، وبها أصبح الدايات

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، د ج، ط خ، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص ص 53، 54.

[2] يحي بوعزيز، **موجز في تاريخ الجزائر**، ج 2، د ط، د م ج، الجزائر، 1999، ص 291.

[3] صليحة جبار، **الجزائر في عهد الداي علي باشا 1754- 1766**، " مذكرة ماجستير "، تخصص التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2، 2010/ 2011، ص ص 8، 9.

يعيشون مضايقة من ازدواجية الحكم ، وأخذوا بكل الوسائل للقضاء على هذه السلطة المزدوجة ، وبالفعل تم في عهد علي شاوش سنة 1711م رفض الباشا الشكلي ووافق الباب العالي على جعل الباشا هو الداي نفسه ، وأصبح هذا تقليدا عند الدايات الذين جاؤوا من بعده ، وزيادة على ذلك تم سعي الدايات بالقضاء على وساطة الباب العالي في العلاقات الخارجية ، وبالفعل استطاع الداي كرد علي منع وساطة الدولة العثمانية من أجل إبرام الصلح مع إسبانياعام 1725م[1].

وهكذا مما يلاحظ أن عهد الدايات كان من واجب السلطان سوى الدعوى لهم في المنابر أيام الجمع والأعياد، وإصدار فرمانات التولية، وأصبح للجزائر كامل حريتها، في عقد وإبرام الصلح، والحرب دون تدخل الباب العالي[2].

II) الحياة الاقتصادية:

II – 1- الزراعة: كانت هي المورد الرئيسي الذي يؤمن معيشة غالبية السكان، ومن خلال خريطة الغطاء النباتي نجد أنه يوجد هناك قسما هاما من أراضي الجزائر الشمالية كان مغطى بالغابات، ولقد أزيح قسم من الغابات في القرن 19 م ، نتيجة انتشار الحياة الرعوية والاستغلال المفرط زيادة على ذلك فمنطقة الساحل المجاورة لمدينة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1789م، وتعرضت إلى اجتياح قطعان البدو ، ومنه أصبحت منطقة أعشاب طفيلية وأشجار غير مثمرة، ونفس الأوضاع قد عاشتها المنطقة الشرقية، كما أن سياسة الأتراك في الرؤساء المحليين سمح لهم بإستغلال غابات مناطق جرجرة والبابور.

هذه الظروف قد قلصت من مساحة الغابات الجزائرية، وتدعيم الحياة الرعوية، ومنه أصبحت تربية المواشي حرفة مكملة لزراعة أراضي العرش لدى سكان الهضاب العليا

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 291، 292

[2] نفسه، ص 292.

ومرتفعات بني راشد[1]، ويقول وليام شالر: ((... ونظرا لأن سكان البوادي يمارسون الرعي على نطاق واسع، بحيث تعتبر قطعانهم المصدر الأساسي للثروة، ... فإننا نجدها جميع أنواع الحيوانات الدواجن بما في ذلك الخيل والأبقار والجمال والحمير والبغال والغنم والماعز..."[2].

أما من حيث الإنتاج الفلاحي في الإيالة فقد اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل حسب الظروف الطبيعية والمناخية[3].

فتتوفر البلاد في زراعة الحبوب من القمح والشعير، وذلك في الأطلس التلي والهضاب الداخلية حيث كان القمح الصلب يصنع منه الخبز الجيد وكان يزرع بأقل جودة في المناطق الساحلية وبعض المنخفضات السهلية .

قامت الدولة بالسيطرة على مساحات واسعة في مدينة قسنطينة، وجهات غريس، وقلعة بني راشد ، ومستغانم وتلمسان وتيطري والهضاب العليا لزراعة الحبوب نظرا للأهمية التي يمتاز بها .[4]

ويقول في ذلك أيضا وليام شالر: ((... والسكان قلما يزرعون أية حبوب أخرى غير الحنطة والشعير، والكمية التي يزرعونها والأكُثر هي خمسة " بيكات " يبلغ مردودها ... ما يتراوح بين 8 و 11 "بيك "، والقمح الجزائري من النوع الصلب، وهذا القمح مشهور في

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800- 1830 م)**، د ج، د ط، ش و ن ت، الجزائر، 1979، ص ص 31، 32.

[2] وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل امريكا في الجزائر 1816- 1824**، تق وتع: اسماعيل العربي، د ج، د ط، ش ن ت، الجزائر، 1982، ص 33.

[3] ناصر الدن سعيدوني، المرجع السابق، ص 32.

[4] صليحة جبار، مرجع سابق، ص 19.

الأسواق الإيطالية ويفضله التجار على جميع أنواع القمح الأخرى، بسبب جودته لصنع العجائن...))[1]

أما في المناطق الجبلية كانت زراعة الأشجار المثمرة في كل من القبائل والمدية، ومنه ازدهرت البساتين بالمدن الرئيسية كوهران، معسكر، تلمسان، وارتباط إنتاج هذه المدن بالحاجيات المعاشية لسكان المدن من الخضر والفواكه، فأصبحت ملكا لأفراد الطائفة التركية وجماعات الكراغلة[2].

كما تتميز الزراعة في الجزائر قبل الاحتلال كما يذكر " رونودوت " سنة 1830م أنها كانت كثرة الأشجار المثمرة ووفرة منتوجها ، حيث كانت تنتج مرتين إلى ثلاث مرات في السنة، وهذا راجع إلى خصوبة التربة، والعناية من طرف المالكين، وكذلك جودة الفواكه والخضر، يعود إلى براعة الأتراك، وكفاءة الأسرى المسيحيين، وكانت من بين الأماكن الأكثر إنتاجا هي متيجة.

كما أن زراعة الكروم تتم بطريقة ناجحة، ففي شهر فيفري يقومون بالعناية بها[3]، ونزع الحشائش، وفي شهر أفريل تشتد ثمارها، ثم يأتي شهر جويلية موسم القطف، حيث يصل ميزان عناقيد العنب الى ما يقارب 15 رطلا بشكل شائع[4].

إضافة إلى مزروعات نادرة مثل القطن بنواحي مستغانم والتبغ بالقرب من الجزائر وعنابة، والأرز بأراضي سهول الشلف[5].

---

[1] وليام شالر، المصدر السابق، ص ص 29، 30.

[2] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق، ص 33.

[3] وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تق و تع: عبد القادر زبادية، د ج، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص ص 137- 139.

[4] نفسه، ص 639.

[5] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 33.

كما تتنوع الإيالة الجزائرية على عدة أنواع من الأراضي وهي:

أراضي الملك: هي الملكيات التي يتم استغلالها من طرف أصحابها مباشرة، كما لهم الحق في بيعها أو إهدائها أو حبسها كوقف، ويتم استغلالها عن طريق عمال أجراء، وخاصة في الحصاد والحرث، وأغلبها عبارة عن بساتين ومزارع منم الخضار، توجد بالمناطق القريبة من مدن الجزائر، البليدة ، القليعة، مليانة، المدية، دلس، شرشال، انحصرت هذه الملكيات الخاصة في المدن نتيجة انتشار أراضي الوقف منذ القرن الثامن عشر الميلادي، كما عرف هذا النوع من الأراضي بعدم الاستقرار نتيجة لمصادرتها من طرف الحكام الأتراك، الأمر الذي جعل أصحابها يقومون بتحويلها إلى وقف في حين توسع أراضي الدولة على حسابها في دار السلطان، بينما ظلت سائدة في المناطق الجبلية بأطلس متيجة[1] .

أراضي العرش: تعتبر ملكية مشتركة بين جميع سكان الدشرة أو الدوار ، وتعرف بأراضي العرش أو " السبيقة " يتم توزيعها من طرف شيخ القبيلة ، بمساعدة أعيان ووجهاء على العائلات حسب الأعراف والظروف، ويتم التصرف فيها لأفراد القبيلة.

أراضي البايلك: تعود ملكيتها للدولة مباشرة، تخصص في زراعة الحبوب نظرا لخصوبتها ويكون حق التصرف فيها للحكام.

يتم إلحاقها بالبايلك عن طريق المصادرة ، والشراء وترحيل السكان، بعد أن تم امتناعهم عن مطالب الخزينة ، وعصيان رجال البايلك ، وكان ممثلها آغا العرب الذي يشرف على مراقبتها ، أما خوجة الخيل فيشرف على منتوجاتها ، توجد أغلبها بدار السلطان ، تتوزع على13 مزرعة ، يعمل فيها الخماسون ، وتوجد بها العديد من الحيوانات[2].

---

[1] سعاد عقاد، **الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519– 1830م) دار السلطان أنموذجا**، "مذكرة ماجستير" ، جامعة وهران، 2013/ 2014م، ص 90.

[2] نفسه، ص ص 90، ،99، 108.

وعلى الرغم من تنوع المحاصيل، إلا أن الفلاحة الجزائرية أواخر الفترة العثمانية عانت من مشاكل كانت عائقا في تطورها، وهذه الصعوبات تعود إلى الأساليب العتيقة ، والآلات البدائية المستعملة في خدمة الأرض، فالأدوات كانت عبارة عن المحراث الخشبي، المنجل البدائي، كما كانت وسائل الري وتحسين الإنتاج واستصلاح مستنقعات السهول الساحلية حول الجزائر و عنابة ووهران ، ظلت غريبة عن سكان[1] الأرياف ، وزيادة على هته الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلاح الجزائري كانت عوامل أخرى طبيعية تؤثر في الإنتاج الزراعي كالجفاف، الجراد، كما كانت معرضة للحملات العسكرية، ومهددة من قبائل المخزن المسلحة، مما يؤدي إلى انتشار المجاعات[2].

II – 2– الصناعة: عرفت الجزائر منذ القرون الأولى في العهد العثماني الأخير تطور من حيث الصناعات حيث كانت تضاهي الصناعات الموجودة في أوربا، كما لها القدرة على سد حاجيات السكان، والباقي تقوم بتصديره إلى الخارج.

وفي ما يخص الصناعات المحلية في الجزائر عرفت تنظيما دقيقا بحيث كانت كل صناعة تنظم من طرف نقابات مخصصة لحرفيين، وكل حرفة لها أمين يقوم بحل مشاكلهم ويمثل جميع شؤون المهنة[3]، كأمين الدباغين وأمين البنائين ، وأمين العطارين ، وأمين الكواشين، وأمين الحصارين، أمين الحواتين، أمين النجارين، وغيرهم، وكانت خاضعة لسلطة شيخ البلد ، وباقي الجماعات الحرفية خضعت لسلطة أمنائها، خاضعين لأعلى سلطة ممثلة في سلطة أمين الأمناء[4].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 33.

[2] نفسه، ص34.

[3] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ من ماقبل التاريخ الى 1962م، الجزائر الخاصة**، ج 2، د ط، دار المعرفة الجزائر، ص 234.

[4] عائشة غطاس، **الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700– 1830م مقارنة اجتماعية واقتصادية**، " مذكرة دكتوراه " جامعة الجزائر،تخصص التاريخ الحديث، 2000/ 2001م، ص ص 149، 150.

وكل حرفة منها مخصصة في شارع أو سوق، مثل شارع الحدادين، شارع النحاسين وسوق الفخاريين، سوق الذهب والفضة، وزنقة الخياطين...إلخ.

كما كان هناك أجانب متخصصين في الصناعات مثل الأرقاء المسيحيين الذين كانوا يمارسون صناعة الساعات والمصبوغات وبناء السفن .

وفي ما يخص الصناعات الرائجة آنذاك هي الصناعة الغذائية والصناعة النسيجية وصناعة الحرير ، الصوف بالإضافة إلى الحداد والنجارة والأواني الفخارية ، الأحذية ، والسفن والأسلحة ،....الخ .

وفي ما يخص المواد الأولية فكانت محلية والبعض منها يستورد من الخارج مثل مادة الحرير الخام الذي كان من سوريا[1] .

وكانت من بين المنتوجات التي تستهلك محليا من الحرير والشالات ، الحياك الحريرية للنساء ، العمائم، القماش المطروز من الذهب ، وكانت توجد بالجزائر نحو 1200 معمل يشتغل بالخياطة .

كما كان نسيج الصوف من بين الصناعات السائدة في الجزائر في كل العائلات التي تمارس هته المهنة بطرق بدائية ، ويتم استهلاكها محليا إضافة إلى وجود مصانع نسيج الصوف في أغلب المدن والقرى الكبيرة.

كما أن صناعة الجلود لا تقل أهمية عن النسيج بحيث يتم صناعة محافظ للأوراق والنقود ، وصناعة الأحذية ، إضافة إلى صناعة السروج، وقد أحصى أحد الرحالة الأجانب في سنة 1738م ، أصحاب الحرف والمهن أنه يوجد 180 مصنع للسيوف والسكاكين إضافة إلى العديد من الفنون اليدوية الأخرى .

[1] عمار عمورة ، **الجزائر بوابة التاريخ**...، المرجع السابق، ص 235.

ويلاحظ بأن الفترة الأخيرة من العهد العثماني عرفت الصناعات كسادا وذلك بسبب تطور الصناعات الأجنبية ومنافستها لها، وكذلك ثقل الضرائب التي فرضت على أصحاب المهن، واعتماد الحكام على صناعات العمال الأجانب الذين كانوا في الجزائر وهذا ما عجزوا عن التقدم في هذا المجال[1] .

II – 3- التجارة:

عرفت موانئ العاصمة نشاطا تجاريا كبيرا سواء مع الدول الأوربية أو مع الدول المجاورة مثل تونس وليبيا ومصر والمغرب الأقصى إضافة إلى الباب العالي[2].

وتنقسم تجارة الجزائر إلى:

أ- التجارة الداخلية:

ارتكزت التجارة الداخلية في الجزائر على حركة القوافل التي كانت تأتي من مختلف المناطق كجرجرة أو جنوب الصحراء وأنحاء أخرى من الإيالة، وتتم المبادلات التجارية في الأسواق المحلية، وعادة ما تتوجه إلى الحواضر التي تقام فيها الأسواق كحاضرة الجزائر (باب عزون) والتي كانت مهيأة للتجار من الراحة (فنادق) وأماكن للدواب (إسطبلات) فكانت تتم المبادلات التجارية من المنتوجات كالخضر والفواكه من السهل المتيجي وبساتين المدية، والحبوب من وهران والشرق الجزائري، كما تأتي بالزيتون والتين من بلاد القبائل والسمن والعسل من سهل متيجة[3].

---

[1] عمار عمورة ، **الجزائر بوابة التاريخ...**، المرجع السابق، ص ص 235، 236

[2] نفسه، ص 239.

[3] محفوظ سعيداني، **الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقارنة تحليلية) من مطلع القرن 18 م الى 1830م** ، " مذكرة ماجستير " ، جامعة الجزائر 2، 2011/ 2012م ، ص 232.

فكانت قبائل الرحل تتوجه نحو التل للبحث عن أسواق لشراء الحبوب وبيع إنتاجها فكانت أكثر توافدا على سوق اللوحي بضواحي تيارت، مطالبة بدفع الضرائب، أما قبائل أولاد نايل فكانت تتوجه نحو أسواق قسنطينة مع فرض عليها الضرائب، وتختلف التجارة الداخلية للجزائر من منطقة إلى أخرى حسب أهمية الموقع[1].

ب- التجارة الخارجية:

كانت الجزائر تصدر نحو أوربا مختلف أنواع الحبوب من القمح، الشعير الزيت،الزيتون، الصوف، الشمع، ريش النعام والمواشي، والخضر والفواكه.

- كما أنها تقوم بالاستيراد من فرنسا الأدوات الفولاذية والحديدية .

- من جنوة و ليون أنواع الأقمشة والحرير والقطيفة.

- إيطاليا الرخام.

- البندقية: السلاح والبارود ، والمرايا والخزف.

- إنجلترا وهولندا: شراع السفن والأخشاب .

- بروسيا: الأواني النحاسية والحرير .

وفي ما يخص الشرق الأدنى فيصدر إلى الجزائر الزرابي، والأقمشة والعقاقير والبن والأواني و الأواني الزخرفية والسيوف... إلخ[2].

[1] محفوظ سعيداني، المرجع السابق، ص 233.

[2] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ...**، المرجع السابق، ص 239.

و في عام 1789م رست حوالي 80 مركب في ميناء الجزائر منها 30 سفينة فرنسية و8 من صقلية، 3 سفن تركية و4 من شمال أوربا ، و3 من ليفورد، و 3 سفن من الإسكندرية .

– وحسب الدبلوماسي الفرنسي " فنتورادي برادي " أنه سنة 1788م كانت تخرج سنويا من الجزائر من 7 الى 8 آلاف قنطار من الصوف ، وفي 1788م خرج من ميناء عنابة والجزائر و أرزيو، ودلس حوالي 150 ألف حمولات من الشعير، الحبوب، والخضر باستثناء القمح الذي كان يصدر برخصة من طرف الداي[1].

وفي سنة 1789م كنت تصدر من خمسة إلى ستة مراكب من الجلد نحو فرنسا وهولندا وبريطانيا .

ويذكر الجاسوس الفرنسي " بوتان " أن الجزائر في عام 1808م لم تكن تصدر المنتجات ما عدا بعض السلع مثل ماء الورد، المناديل الحريرية.

وكانت تستورد بعض السلع من أزمير ودمشق، مصر وأوربا خاصة فرنسا ، ومن المنتوجات الأقمشة ، الكتان الهندي، الحديد والرصاص والألمنيوم ، أما في ما يخص الذخائر والتجهيزات البحرية فكانت تستوردها من البلدان الشمالية.

الواردات:

من بريطانيا: منتجات الهند وبريطانيا 500 ألف دولار إسباني

إسبانيا: الحرير ، السكر، الفلفل، القهوة ، ومنتجات صناعات إنجليزية 300 ألف دولار اسباني .

[1] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ**...، المرجع السابق، ص ص 239، 240.

فرنسا: السكر، القهوة، الصلب والأقمشة، وغيرها ب 200ألف دولار إسباني .

بلدان المشرق: مادة الحرير الخام 100 ألف دولار إسباني.

مصنوعات الحرير من إيطاليا، فرنسا والمجوهرات الأحجار الكريمة 100 ألف دولار إسباني.[1]

الصادرات:

من موانئ الجزائر نحو مرسيليا ، جنوة ، وليفورن 20 ألف قنطار من الصوف[2] ب8 دولار للقنطار 160 ألف.

– 10 ألاف قنطار من الجلود بسعر 8 دولار للقنطار 80 ألف ، 600 قنطار من الشمع ب 30 دولار للقنطار 18 ألف

ريش النعام وغيرها من المنتجات ب 1500

كما كانت المبادلات التجارية تتم برا عن طريق القوافل مع الدول المجاورة من تونس المغرب، ليبيا والسودان والنيجر ومالي يتم تبادل مختلف السلع من الأقمشة، العقاقير الصوف، التمور، الحنة، والمواد الغذائية... إلخ.

إضافة إلى تجارة العبيد التي كانت تجلب من إفريقيا السوداء.

أما في ما يخص التجارة مع الدول الأوربية فكان وكلاء أجانب يمثلون دولهم وذلك لتسهيل عملية التبادل ، كما كان للجزائر وكلاء في الخارج[3].

تدهور التجارة في الجزائر خلال عهد الدايات 1671– 1830م

[1] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ**، المرجع السابق، ص ص 240– 242.

[2] نفسه، ص ص 240– 242.

[3] نفسه، ص 242.

ولقد تدهورت العلاقات التجارية في أواخر العهد العثماني بين المغرب العربي وإفريقيا السوداء، وهذا راجع الى تدهور العلاقات التجارية الداخلية نتيجة لانعدام الأمن خاصة مع مطلع القرن 19م ، ولم تبق سوى سوق قسنطينة يحافظ على علاقته التجارية مع تونس وتلمسان مع المغرب الأقصى.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى تزايد تدهور الأسواق الداخلية وهو النظام السياسي التركي القائم على الظلم إضافة إلى الاضطرابات في المناطق الريفية.

أما عن التجارة الخارجية على الرغم من تنوع صادراتها إلا أن احتكار اليهود ، وكبار الموظفين ، والضباط الأتراك ، والعمل من أجل مصالحهم دون الاهتمام بتطوير وتحسين جودة وسائل الإنتاج، وكانت الأرباح الطائلة لا تعود إلى المنتجين الأمر الذي جعلهم لم يقوموا بتجديد وسائل الملكية الإقطاعية، إضافة إلى تناقص موارد القرصنة وانحصارها نتيجة للاحتكارات الأجنبية، مما جعل رجال الحكم يرجعون إلى الأرض ويستمدون ثرواتهم بفرض ضرائب الفادحة، وهذا ما أدى إلى القضاء على الطبقة التي تكسب ثروتها من الاقتصاد التجاري، وقد تركت التجارة الجزائرية في أيدي اليهود وكبار التجار الأوربيين[1]

3/ الأوضاع الاجتماعية:

إن التركيب الاجتماعي للجزائر قد يعكس التنوع العرقي من حيث الأصول للمجتمع الجزائري، ويوجد الأتراك الذين زادوا في الامتزاج الاجتماعي وقد كانت عدة فئات اجتماعية[2].

[1] مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج 3، د ط، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ص ص 309- 311.

[2] محمود مؤيد و حمد المشهداني، ورشيد رمضان سلوان، " **أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518- 1830** " ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد 5، العدد 16، جامعة تركت ، أفريل 2013، ص 425.

أما من حيث تعداد سكان مدينة الجزائر فقد بلغ خلال القرن 17م حوالي 100 ألف نسمة منهم 30 ألف أوروبي، ومع الاحتلال الفرنسي 1830م، لم يكن في العاصمة سوى 32 ألف ساكن منهم : 18 ألف عربي، 4 آلاف تركي، ألف قبائلي ، ألفين زنجي، ألفين كرغلي، و5 آلاف يهودي.

وكان تعداد السكان يتراجع تدريجيا نتيجة للأوبئة والمجاعات والنزوح الريفي.

– ولم تكن هناك إحصائيات رسمية عن سكان الجزائر في العهد العثماني، وتشير بعض الدراسات أن عدد سكان الجزائر في نهاية العهد العثماني كان يتراوح ما بين 3 إلى 3,5 مليون نسمة، و 5 % يعيشون في المدن، أما 95 % كلهم في الريف .

وكان في عهد الدايات نظام اجتماعي طبقي مهني وهو كالآتي :

1- الطبقة الأرستقراطية التركية: هم من الطبقة الحاكمة التي كانت تمثل السلطة في الجزائر حتى نهاية الحكم التركي في الجزائر 1830م ، وبالرغم من أن هذه الجالية لم تتراوح 20 ألف نسمة سنة 1830م، كانت ذات نفوذ واسع ، وكان يقلدون المناصب الحكومية عازلين السكان الأصليين عنها، تميزت هذه الطبقة بإتباع تقاليدهم التركية، والاعتماد عن الأعمال العسكرية دون خدمة الزراعة[1].

كانوا يعيشون من المرتبات المتحصل عليها من خزينة الدولة وكذلك من ممتلكاتهم من محلات وبساتين ، أما عن العلاقة بين الأتراك والسكان الأصليين علاقة نفور وعداء على عكس علاقة الأتراك في تونس ومصر.

2- جماعة الكراغلة: بلغ عددهم في نهاية القرن 18م في الجزائر بحوالي 6 آلاف نسمة وتزايد العدد في تلمسان ، كانت هذه الطبقة بالرغم من الأصول التركية محرومة من

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية الاستقلال 1962**، د ج، ط 3، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 73.

الإمتيازات والمشاركة في الحكم، كما لم يحق لها الانتساب إلى مناصب إدارية وعسكرية وهم طبقة يستثمرون المزارع، بعيدين عن خدمة الأرض والأعمال اليدوية[1].

3- المهاجرون الأندلسيون (الموريسكيون): وهم الذين وفدوا إلى الجزائر في فترة خير الدين،ومنه أصبح لهم دورا في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و حتى العمراني من خلال توسيع وبناء المدن في الجزائر، لم يحق لهم الالتحاق بالجيش أو الوظائف العليا، هذا ما دفعهم إلى ممارسة عدد من الصناعات المحلية منها: صناعة البارود، الخزف بفعل الأموال التي جلبوها معهم من الأندلس.[2]

4- السكان الأصليون: معظمهم من الفلاحين والطبقات البسيطة والحرفيين، مثل بني ميزاب الذين تواجدوا في التجارة والحمامات العمومية، والجيجليون في المخابز، والباقي يتفرقون على مهن أخرى كالحمالة ، وخدمة البساتين ، وفي بيوت الطبقة الحاكمة من الأتراك...إلخ.

5- اليهود: ارتفع شأن هذه الجماعة في الجزائر لأنهم كانوا يتعاملون مع الداي، وفئة الجيش ويقومون ببيع وشراء الغنائم المتحصل عليها من طرف الجيش، كما لهم دور أساسي في عملية السمسرة والوساطة التجارية ، تحصلت هته الفئة على أموال طائلة على حساب خزينة الدولة، وهذا ما أدى إلى سوء العلاقة بين السكان واليهود بحيث قام أحد جنود الإنكشارية بقتل اليهودي نفتالي بوشناق في 28 جوان 1805م[3]، كما كانوا سببا في العديد من الأزمات السياسية بين الجزائر والعديد مع الدول الأوربية .

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 74.

[2] محمود مؤيد و حمد المشهداني و رشيد رمضان سلوان، المرجع السابق، ص 426.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 75.

6- العبيد: وتشمل نسبة كبيرة من الشعب الجزائري، وفيهم ما يعود نسبهم إلى السودان فكان التجار يحصلون عليهم عن طريق المقايضة مقابل البضائع التي يبيعونها[1].

7- دور قبائل المخزن: إن دراسة حياة سكان الريف تعتبر بمثابة حجر أساسي لفهم البناء الاجتماعي للإيالة الجزائرية ، باعتبار أن علاقة السكان بالحكام الأتراك هي الفائدة الأساسية التي يرتكز عليها التطور السياسي والوضع الاقتصادي للجزائر ، ومنه نجد دور قبائل المخزن في تدعيم الحكم العثماني، وطبع الريف الجزائري بطابع خاص، فكانت القبائل حلقة وصل بين الأهالي والحكام ورابطة شدت المحكوم إلى الحاكم، ومنه تماسك الأوضاع الاجتماعية ، فكانت قبائل المخزن انعكاسا عمليا لسياسة الأتراك مع الجزائريين ، وتميزت برابطة الأصل المشترك والنسب الواحد ، فهي عبارة عن تجمعات سكانية اصطناعية متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها ، ومن خلال الاستقرار والنشأة اكتسبت هذه المجموعات كيانا مستقلا ، اتخذت منه تسهيلات وألقاب ووظائف خاصة.[2]

[1] محمود مؤيد، حمد المشهداني و رشيد رمضان سلوان، المرجع السابق، ص 426.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، د ج، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 206، 207.